الفرع النسوي بالرياض يناقش حقوق المرأة السعودية ومعالجة قضاياها

ناقش الفرع النسوي لهيئة حقوق الإنسان في الرياض أخيراً؛ التطورات التي تشهدها المملكة المتصلة بحقوق الإنسان والعدالة وأوضاع حقوق المرأة وما تبذله الدولة والحكومة من جهود لمعالجة هذه القضايا وفقاً للتقارير التي ترفعها هيئة حقوق الإنسان بانتظام.

جاء ذلك خلال استقبال الفرع مديرة البرامج بمركز الملك عبدالله للحوار العالمي في فيينا الدكتورة هيلاري ويزنر، والأستاذة سارة الدخيل من مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ومديرة الفرع الأستاذة سهام المعمر وعدد من موظفاته.

كما شهد اللقاء التعريف بهيئة حقوق الإنسان ورسالتها والقضايا التي تتبناها، وأشارت الأستاذة المعمر إلى أن هيئة حقوق الإنسان قدمت نموذجاً متميزاً في حل القضايا ومعالجتها رغم حداثتها في المجتمع، وتم الرد على أسئلة الضيفة كافة حول أعمال الهيئة والمجتمع السعودي بشكل عام، والتي أشادت بالحياة في المملكة وانتقدت التصوير الخاطئ لها من قبل وسائل الإعلام الغربية.

من جانبها عرّفت الدكتورة ويزنر بأنشطة مركز الحوار العالمي، مشيرة إلى المزيد من الفروع التي سيتم افتتاحها في المستقبل القريب، مبدية سعادتها بزيارة المملكة بما فيها هيئة حقوق الإنسان وتمنت المزيد من التقدم والازدهار للمملكة.

اشتمل على عدد من الموضوعات الحقوقية

«هيئة الجوف» تناقش تقرير الفرع عن أعمال العام الماضي

رفض فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة الجوف ممارسات التمييز ضد الأطفال في مواسم الزواج، وتحديداً عبارة «جنة الأطفال منازلهم» التي تكتب عادة في بطاقات الدعوات للمناسبات ومنها احتفالات الزواج، بعد أن رصد تقرير الفرع الأول الذي صدر مؤخراً ملاحظة منع الأطفال من المشاركة في تلك الأفراح وهو ما يولد لديهم الإحساس بالإقصاء والتهميش.

وأورد التقرير أن الفرع استعرض أعمال العام الماضي بإشراف من المشرف العام على الفرع الدكتور علي بن مدالله الرويشد، ورفعها إلى رئيس الهيئة، متضمناً استنكار الفرع كتابة عبارات صريحة تدل على تمييز ضد الأطفال في بطاقات دعوات المناسبات مثل «جنة الأطفال منازلهم» أو «يمنع دخول الأطفال».

وذكر أن وجود هذه الممارسات في المجتمع السعودي يعطي انطباعاً سيئاً، مطالباً بدراسة الموضوع من جوانبه جميعها والكشف عن مدى مخالفة ذلك للاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة بحق فئتي الأطفال والخدم وما تخلفه من آثار.

كما شمل التقرير الصادر طرحاً لأهم المواضيع التي تم العرض عنها ومنها ما رفعه الفرع لصاحب السمو الملكي الأمير فهد بن بدر بن عبد العزيز أمير منطقة الجوف؛ عن تكدس العاملات المنزلية بسجن النساء بسكاكا دون قضايا جنائية لكون المكان يعتبر سجناً، وهذا مخالف للاتفاقيات الأممية التي وقعت عليها المملكة.

وتم تشكيل لجنة من قبل أمير المنطقة لمعالجة وضع العاملات، وعلى ضوئه تم تواصل الفرع مع كفلاء تلك العاملات، وتم التفاهم معهم على ضرورة إنهاء إجراءاتهن، وقد تم إنهاء وضع عدد كبير منهن.

كما رفع لأمير الجوف ما رصده الفرع من تشغيل للعمالة في وقت الظهيرة في مخالفة صريحة للقرار الوزاري بمنع ذلك، وتكرار مشاهدة الأشخاص المصابين بأمراض نفسية وعقلية يتجولون بالأسواق والأماكن العامة ويقفون عند الإشارات المرورية في أوقات مختلفة، مبيناً أن هؤلاء الأشخاص غير مدركين ويعانون أمراضاً نفسية ويحدث منهم ضرر على أنفسهم والآخرين.

وطلب الفرع النظر في حالتهم ورعايتهم بالدور المتخصصة بذلك، كما طلب النظر بالمباني الحكومية المملوكة للجهات نفسها أو المستأجرة، حيث لا توجد فيها ممرات ومداخل خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

وعن القضايا الواردة إلى الفرع بين أنه ورد ١٦٤ قضية لحماية حقوق السجناء، و٢٠ قضية للحق في العمل وسلامة بيئته واتباع أنظمته، و١٣ قضية في الحق في الجنسية، و١١ في الحق في التملك، و٣ في حق المساواة، و٤ في حق التربية والتعليم والثقافة، و٣٥ في حق الحماية من التعسف في المعاملة وحظر التعذيب، و٥٠ في حق الحركة والتنقل، و١١ في حق الرعاية الاجتماعية، وقضيتان في حق السمعة والكرامة، ومثلها في حق الأمن، وواحدة في حق الكسب المشروع، وثلاثة في حق الزواج وتكوين الأسرة، و ٢٥ في حق الرعاية الصحية، وثلاث قضايا في الحق في البيئة السليمة، و٣٢ في حق اللجوء للقضاء، و٣ في الحق في المستوى المعيشي الكافي.

وبين الفرع أن هناك ١١ أخرى، وتم حل ٩٥ قضية من قبل مكتب المشرف العام بالمكتب، و٦٥ تم حفظها لانتهاء موضوعها في مكتب المشرف العام، وبلغ مجموع القضايا ٥٤٤.

«العمل الدولية»: الأنظمة في المملكة لا تميّز بين السعودي والأجنبي

أكد المدير العام لمنظمة العمل الدولية غاي رايدر أن ما يصل للمنظمة يظهر أن الأنظمة في السعودية لا تميّز بين العامل السعودي والأجنبي من منطلق تحقيق العدل والمساواة، لافتاً إلى أن زيارته لمجلس الشورى السعودي أظهرت جدية المملكة في تطبيق التشريعات المتعلقة بحقوق العمالة الأجنبية في البلاد.

وقال رايدر في تصريحات إلى «الحياة»: إن الإصلاحات والتعديلات التي جرت على سوق العمل ساعدت في زيادة معدلات التوظيف بين السعوديين ورفعت درجة التنافسية بين مختلف منشآت القطاع الخاص، منوهاً بضرورة وجود المزيد من الإصلاحات في سوق العمل.وأوضح أن السياسات التي تسير عليها السعودية تجعل القائمين على منظمة العمل الدولية متفائلين، خصوصاً أن السعوديين يسيرون في الاتجاه الإيجابي الذي يتوافق مع منظمة العمل الدولية. وأشار رايدر إلى أن كل البرامج والمبادرات التي اطلع عليها خلال زيارته للرياض لحضور المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل؛ تتواكب مع متغيرات سوق العمل، منوهاً ببرنامج «معاً» الذي يدعو إلى إشراك كل شرائح المجتمع في صياغة مسودات القرار والتعديل عليها قبل صدورها.وأضاف: «الدعم المالي الذي يقف خلفه صندوق الموارد البشرية (هدف) المتمثل في برنامج إعانة الباحثين عن العمل (حافز) وغيره من البرامج أسهمت في رفع سقف الأجور في القطاع الخاص، وأوجدت بيئة عمل آمنة ومناسبة للسعوديين».

* «الحياة»: الإثنين ٢٤ فبراير ٢٠١٤

أقامها «فرع حائل» بحضور مستشار قانوني

مشاركون في «ورشة عمل» يدعون إلى إنشاء محاكم للأسرة والمرور

دعا مشاركون في ورشة عمل قانونية إلى أن الحاجة باتت «ملحة» لوجود محكمة للأسرة تعنى بقضاياها، إضافة إلى محكمة أخرى خاصة بالمرور.

وأقام الورشة فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة حائل ضمن فعاليات الحملة الرابعة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، حيث تمت استضافة المستشار والخبير القانوني الدكتور فهد الخليف، بحضور عضو مجلس الهيئة والمشرف العام على فرع حائل الدكتور محمد بن عبد الكريم السيف، ومدير الفرع الأستاذ علي بن حمود العريفي، ومنسوبي الفرع من الرجال، وشارك فيها القسم النسائي عبر الدائرة المغلقة.

وتحدث الدكتور فهد عن الشراكة بين القانونيين وفرع الهيئة فيما يحقق التكامل القانوني للوصول إلى خدمة إنسان هذه المنطقة.

وشهدت الورشة تفاعلاً من قبل مسؤولي الفرع رجالاً ونساء من خلال المداخلات والاستفسارات حول بعض القضايا التي ترد إلى الفرع وكيفية التعامل معها قانونياً، إذ تساءلت كل من الباحثة الاجتماعية الأستاذة خيرية الزبن، والباحثة الشرعية الأستاذة أماني النحيت من القسم النسائي بالفرع عن الخلع للمرأة و الموضوعات ذات صلة بالحضانة للأطفال وغيرها، ومدارسة بعض القضايا التي تخص المرأة والتعامل معها قانونياً وأهمية تفعيل الأنظمة التي يقرها مجلس الوزراء وتخص المرأة.

وتم الدعوة إلى أهمية وجود محاكم للأسرة وأخرى للمرور، وتأكيد أهمية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني ومشاركة المجتمع في تأصيل هذه الثقافة فيما يخدم في النهاية حقوق الإنسان على هذه الأرض المباركة وحفظ كرامته وتحقيق العدل والمساواة وفق الاستراتيجيات التي يرعاها خادم الحرمين الشريفين الملك الإنسان عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني.

وفي نهاية الورشة تبرع المستشار والخبير القانوني الدكتور فهد الخليف أن يكون مستشاراً قانونياً لفرع الهيئة بحائل، والاتصال به في كل القضايا التي تحتاج إلى الاستشارة القانونية. وقد تم تكريمه من قبل المشرف العام على الفرع الدكتور السيف بدرع تذكارية.